العرب
الإثنين 2020/02/17
السنة 42 العدد 11620

حذر مصري يقابله استعراض تركي للقوة في إدارة الأزمات

أردوغان متنمّر في مواجهة الضعفاء... ضعيف عندما يشتد الخناق

في الوقت الذي يجنح فيه النظام المصري إلى إبداء قدر كبير من المرونة في التعامل مع الأزمات، والتعامل مع قوى متناقضة ومتعددة متجنبا بذلك المواجهة المباشرة، يبدي النظام التركي، بقيادة رجب طيب أردوغان، ميلا واضحا إلى تبني حلول انتهازية وحبا لاستعراض القوة، سواء كان ذلك في الأزمات البسيطة أو المشاكل المستعصية، ولعل التقلب في التعامل صعودا وهبوطا مع الأزمة السورية خير مثال على ذلك.

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

القاهرة - تلجأ بعض القوى الإقليمية إلى تحقيق أهدافها بالأدوات العسكرية أوالدبلوماسية أو الاثنتين معا. وتشهد منطقة الشرق الأوسط حالات مختلفة للنماذج الثلاثة بدرجات متفاوتة. تتقدم أو تتأخر كل حالة حسب مجموعة ضوابط تتحكم في آليات تفكير كل نظام، ومدى القدرة على بلورة رؤية واضحة للتعامل مع الأزمات ليصل إلى النتيجة المرجوة من أقصر أو أبعد نقطة.

يمكن قياس هذه الفرضية من خلال تجارب عدة في المنطقة، وما أفضت إليه التوجهات والإجراءات العامة من حصيلة في خانة المصالح التي أنجزها النظام الحاكم.

> كشفت العلاقة الوطيدة بين أنقرة والقوى الإسلامية عمق الاعتماد على المكون الأيديولوجي في التعاطي مع الأزمات المتفجرة

وتشير في مجملها إلى طبيعة المكونات التي يتشكل منها المشروع الاستراتيجي أو التكتيكي الذي يتبناه أي نظام، ويعتقد أنه كفيل بتمكينه من بلوغ أغراضه.

استعراض القوة

تظل التجربة المصرية ونظيرتها التركية بكل تفاعلاتهما كاشفتين لكثير من المعاني والمضامين التي تمخضت عن الممارسات التي اتخذت حيال عدد من الأزمات الإقليمية. مع مراعاة أن كل توجه سلكته القاهرة أو أنقرة يعبر عن فحوى الأفكار المتحكمة في محتوى القرار السياسي، حربا أم سلما، والسلوك الذي جرى الاعتماد عليه للحفاظ على مصالح الدولة من وجهة نظر الطبقة الحاكمة.

لدى النظام المصري عقيدة غير مؤدلجة أضفت عليه قدرا كبيرا من المرونة عند إدارة الأزمات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالدولة، ومكنته من الانفتاح على دوائر كثيرة، والتعامل مع قوى متعددة ومتناقضة أحيانا، بعيدا عن الرغبة في أو الاستعداد للصدام، وامتلاك مرونة واسعة لتغليب الوسائل الدبلوماسية في حل المشكلات.

أدت غلبة الطابع العقائدي على النظام التركي بقيادة رجب طيب أردوغان إلى تفضيل منهج استعراض القوة لمواجهة الأزمات البسيطة والمستعصية التي تواجهه، وعكسها، أي التراجع، عندما يضيق الخناق وترتفع الضغوط عليه. ولعل الصعود والهبوط في التحركات إزاء الأزمة السورية يبين الطابع الانتهازي للنظام الحاكم في تعاطيه مع القوى الكبرى.

كما كشفت العلاقة الوطيدة بين أنقرة والقوى الإسلامية المتشددة عمق الاعتماد على المكون الأيديولوجي في التعاطي مع الأزمات المتفجرة، وجعلها واحدة من مكونات تنفيذ السياسة الخارجية، وتقنينها كأداة للضغط والمساومة، ونشر عناصرها في دول مختلفة ضمن حزمة تصرفات وضعتها في مقدمة الآليات التي تعتمد عليها أنقرة. ولم تراع حجم الارتدادات الناجمة عن سلوك يتناقض مع القوانين الدولية التي تناهض الجماعات والتنظيمات الإرهابية التي تعلي من شأن العنف وتمارس القتل على الدين والمذهب والطائفة والهوية.

لجأت القاهرة إلى النأي عن التدخل مباشرة في كثير من الأزمات الإقليمية. ومع أن هذه الطريقة جنّبت النظام المصري الوقوع في فخاخ سياسية وأمنية بسبب السيولة التي تتسم بها الكثير من التوترات، غير أنها أخذت عليه كزاوية معبرة عن التردد والحذر والتريث الزائد عن الحد، وفوتت جملة من الفرص كان يستطيع، حال تجاوبه وانخراطه بحسم في بعض الأزمات، جني مكاسب من ورائها، في مقدمتها ممارسة دور نشط طال غيابه، والتصدي لغطرسة أنقرة التي وجدت في الفراغ الإقليمي فرصة للتمدد.

بالغ النظام التركي في تدخلاته العسكرية من سوريا إلى العراق والسودان والصومال وقبرص وشرق البحر المتوسط وأخيرا ليبيا. كما استغل الحاجة القطرية بعد المقاطعة العربية وأنشأ قاعدة عسكرية في الدوحة، وأظهر دعما كبيرا لقيادتها السياسية مكنته من التغلغل في كثير من المناحي الأمنية. ولم يبد حرصا في التعاطي مع الأزمات الإقليمية بالطرق السياسية.

انسجمت الخطوات التركية في تغليب القوة مع اتجاه بدأ يسود المنطقة وتتنامى ملامحه، وجد فرصته في انتشار الصراعات والنزاعات التي وفرت مناخا مواتيا للخشونة.

سياسة الحذر

وسايرت تركيا موجة تكاد تتطابق مع أفكارها التي تبدلت من تصفير الأزمات مع دول الجوار إلى تسخينها ومضاعفة تشابكاتها، باعتبارها طريقة يمكن لأردوغان عبرها إظهار القوة وممارسة أقصى ضغوط على الدول التي ترفض الاستجابة لمطالبه.

أوحت سياسة حل الأزمات بالقوة أن هناك رغبة تركية للتنصل من ضوابط المجتمع الدولي، ورفض الخضوع لتوازنات القوى الكبرى فيه، لكنها لم تستبعد التوصل إلى صفقات وحدوث إنحناءات كلما هبت رياح عاتية من روسيا أو جاءت عواصف ترابية من الولايات المتحدة، أو كشرت دول الاتحاد الأوروبي عن أنيابها. وهو ما جعل الحصيلة التي وصلت إليها أنقرة في الأزمات التي استخدمت فيها منهج القوة خاسرة تقريبا.

لم يتمكن النظام التركي من تثبيت أقدامه في سوريا، رغم تدخلاته السافرة والشروع في تشييد منطقة حدودية آمنة. وتشي معارك إدلب الأخيرة إلى التخلي نسبيا عن المساندة المباشرة للتنظيمات المتطرفة هناك، وصدام غير مستبعد مع موسكو، وحدوث انقلاب في التفاهمات والاتفاقات السابقة معها.

فتح التفاخر بالتدخل العسكري في ليبيا الباب أمام انتقادات إقليمية ودولية متباينة، وضعت التصورات التركية تحت المجهر بعد توالي تقديم الأدلة التي أكدت إرسال أنقرة لسفن تحمل معدات عسكرية وآلافا من المتشددين إلى طرابلس.

كما أن دبلوماسية البوارج الحربية في التعامل مع الخلافات التركية مع دول شرق المتوسط، أخفقت في تغيير المواقف السلبية تجاه أنقرة، بل شجعت على المزيد من التكتل، وتسريع خطوة تشكيل منتدى لدول منطقة شرق المتوسط، ودعمه من جانب قوى دولية كبرى، والانتباه لكل تحرك عسكري تقدم عليه تركيا مقصودة به أو غير مقصودة هذه المنطقة.

لا لسياسة الخشونة

في المقابل، لم يبدل النظام المصري آليات تعامله مع الأزمات التي تهدد الأمن القومي وحافظ على ضبط النفس، ولم يلجأ أو حتى يلوح باستخدام الأدوات العسكرية. فرغم مخاوفه من التحركات التركية، ودعمه المعلن للجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، إلا أنه تجنب إرسال قوات على الأرض، ولم يتبدل خطابه بشأن مساندة الحلول السياسية في ليبيا، ومواجهة الإرهابيين والمرتزقة وكل العصابات والميليشيات المسلحة، وتمسك بأن تكون جهود تسوية الأزمة جماعية وليست فردية.

لم تتزحزح القاهرة عن المنهج الدبلوماسي في أزمتها مع إثيوبيا بسبب سد النهضة، وسلكت طرقا عديدة للوصول إلى نقطة تنهي الأزمة رضائيا. وفي وقت كانت فيه المناورات المصرية تجوب البحرين المتوسط والأحمر كتأكيد على الجاهزية الحربية، لم يدل أي مسؤول مصري بتصريح يؤكد إمكانية التدخل عسكريا في ليبيا، أو ردع التجاوزات التركية في شرق المتوسط بالصواريخ، أو بلوغ الخلاف مع إثيوبيا درجة الصدام واللجوء لخيار الخشونة.

نجحت القاهرة في كسب ثقة المجتمع الدولي، وخسرت أنقرة جانبا كبيرا من هذه الثقة حتى لو كانت أقدمت على تصرفات بضوء أخضر من قوى كبرى. تمكن النظام المصري بقيادة عبدالفتاح السيسي من تثبيت أقدامه في السلطة وقوّض نشاط التنظيمات الإرهابية، بينما تتسرب المياه السياسية من بين يدي أردوغان وجماعته بعد تنامي الخلافات وتزايد الانشقاقات داخل حزب العدالة والتنمية، وارتفاع درجة التهديد الذي تمثله المعارضة في الانتخابات المقبلة.

قطعت القاهرة شوطا كبيرا في الإصلاحات الاقتصادية والمشروعات التنموية وبدأ الجنيه المصري يستعيد عافيته، وتراجعت أنقرة اقتصاديا وفقدت الليرة التركية الكثير من قيمتها، ولم تعد البلاد مكانا جاذبا للسياحة والاستثمار، حيث ألقى حل الأزمات الخارجية بالآليات العسكرية بظلال قاتمة على كثير من الأوضاع الداخلية، ما يعزز خسارة المنهج التركي مقابل المنهج المصري.

حكومة أردوغان.. نموذج لحكومة مستبدة تنكر الحقائق

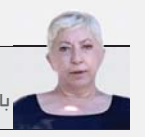

نسرين ناس
باحثة في الشؤون التركية

مع كل يوم يمر يزداد ثقل الفاتورة التي ستتحملها تركيا بعد تحولها تحت حكم العدالة والتنمية، إلى دولة استبدادية؛ تعطي الأولوية للحفاظ على السلطة وحمايتها، بدلاً من سعيها كي تكون دولة ديمقراطية شفافة يخضع المسؤولون فيها للمساءلة، وتجعل حياة المواطنين وازدهارهم وحريتهم وتطلعهم للمستقبل بثقة، على رأس أولوياتها.

يقول الفيلسوف والمناضل الإيطالي، أنطونيو غرامشي "نحن نعيش في فترة انحلال؛ ضاعت فيها قيم الماضي وتلاشت، وعجزت هي عن الإتيان بجديد". نحن بالفعل نعيش في عصر كرس فيه الكيان، الذي يطلقون عليه اسم دولة، كل أدواته؛ من أجل الحفاظ على سلطته وضمان بقائه في الحكم، أما المواطنون الذين يستمد منهم هذا الكيان أسباب استمراره على قيد الحياة بما يدفعونه من ضرائب، فلا قيمة لهم.

والواقع أن ما يحدث بعد الكوارث الطبيعية مثل حدوث زلزال أحياناً أو انهيار جليدي أحياناً أخرى، وكذلك ردود الفعل حيال كوارث أخرى مثل انشطار طائرة أو اصطدام قطار، أو كوارث السياسة الخارجية التي سببها شخص واحد مثل ما يحدث في إدلب اليوم، أو حتى عند إصدار حكم في قضية "احتجاجات غيزي" من قبل قضاء تابع للسلطة ومتجاهل لجوهر العدالة، إنما يبين لنا القيمة الحقيقية لحياة المواطن في نظر هؤلاء الحكام. تضع السلطة الحاكمة في تركيا اليوم على قمة أولوياتها هدف الاستمرار في الحكم حتى عام 2023 انطلاقاً إلى هدف آخر لا تريد الكشف عن تفاصيله. ولتحقيق هذا، فهي تتبع منهجاً سياسياً موحدًا في تعاملها في الداخل والخارج يقوم على الترهيب، وبث الخوف في نفوس الجميع. وهو منهج من شأنه حجب اعتراضات أعدائها في الداخل، أولئك الأعداء الذين يعتقد أنهم يبلغون نصف سكان تركيا، وكذلك جميع أعدائها الخارجيين؛ من الولايات المتحدة الأميركية إلى روسيا، ومن الاتحاد الأوروبي إلى سوريا، ومنع الشعب من الإنصات إليها.

ولهذا، نسج خيال أردوغان سياسة تفترض أن الدفاع عن حدود تركيا يبدأ من دول أخرى مثل اليمن والصومال. ومن المحتمل أن يصل إلى الشرق الأوسط والأقصى كذلك، وأن تركيا لديها من القوة، سواء من ناحية السلاح أو الجنود، ما يمكنها من القيام بهذه المهمة.

ومع ذلك، فإن الحقائق لا يمكن حجبها طوال الوقت، أو استمالتها هي الأخرى إلى جانب السلطة.

فعلى سبيل المثال يمكن لفايروس، كما يحدث في الصين في الوقت الراهن، أن يخترق قوة الحكومات الاستبدادية التي بطبيعتها لا تعترف أبداً بأخطائها، وتتستر على مشكلاتها؛ ظناً منها أن لديها من القوة ما يمكنها من حل أية مشكلة في وقت سريع للغاية.

فبينما يسير الرئيس الصيني شي جين بينغ بخطى واثقة نحو تحقيق هدف 2025، تماماً مثلما يحاول أردوغان عندنا الوصول إلى هدفه عام 2023، مستعيناً على تحقيق ذلك بشبكة مراقبة تكاد تعد على الصينيين أنفاسهم، إذ به يُواجه بفايروس "كورونا".

أراد أن يُظهر قوته وحزمه من خلال فرض تدابير صارمة مُبالغا فيها لمحاصرة هذا الفايروس، والتكتم على الأمر برمته، فكانت نتيجة ذلك أن الفايروس انتشر بشكل أحدث ضررًا خطيرًا بالاقتصاد الصيني.

لقد علم العالم مؤخرًا أن بداية ظهور الفايروس كانت في أواخر أكتوبر وبدايات شهر نوفمبر من العام الماضي، وأن الحكومة الصينية تعمدت إخفاء نبأ انتشار الفايروس بعد أن قامت في سرية تامة بوضع ما يقرب من 30 مريضًا في الحجر الصحي بإحدى المستشفيات الخاصة. وزيادةً في التكتم على الأمر قامت باعتقال العشرات الذين تداولوا أخبارًا عن انتشار هذا الوباء.

> السلطة في تركيا تضع على قمة أولوياتها الاستمرار في الحكم انطلاقاً إلى هدف آخر لا تريد كشف تفاصيله

وبذلك أنكرت تماماً وجود هذا الفايروس واستمر الصينيون في حياتهم واحتفالاتهم المعتادة. ولكن الفايروس كان أقوى من كل هذه الحيل وأخذ ينتشر في جميع أنحاء العالم. واضطر المسؤولون الصينيون في النهاية إلى الاعتراف، على مضض، بوجود هذا الوباء.

ما وددتُ الوصول إليه من خلال تناول هذا الموضوع هو أن دولة بقوة الصين لم تستطع أن تحجب حقيقة واقعة، واضطرت إلى الاعتراف بوجود هذا الفايروس. ولكن المواطن في النهاية هو الذي سيدفع فاتورة هذا الأمر.

على الرغم من أن إجراءات الحكومات الاستبدادية وأولوياتها تختلف من بلد إلى آخر، إلا أن إنكار الواقع ومحاولة إقناع الآخرين بتصورها الخاص، تظل هي السمة المشتركة بين الحكومات المستبدة حول العالم. ومع هذا، فالتاريخ مليء بالأدلة والبراهين التي تؤكد أن الانهيار في المجتمعات التي لا تستطيع التمييز بين الحقائق والمعتقدات كان أسرع بكثير مما كان متوقعًا.

تعيش المجتمعات التي لها تجربة عريقة مع الديمقراطية في الماضي، حتى لو كانت معطلة في الوقت الحالي، كما هو الحال في تركيا اليوم، على أمل أن تتعرقل الحكومات الاستبدادية التي بدأت في إحكام سيطرتها على الشعب بتدمير المؤسسات الديمقراطية عبر نشر معلومات وتصورات زائفة لا تمت للواقع بصلة. وتكمن المشكلة الحقيقية هنا في أن اضطرارهم إلى الانتظار طويلاً حتى يتحقق هذا الأمل سيدفعهم إلى الجمود وتجاهل الثمن الباهظ الذي سيدفعه الشعب نتيجة لحجب الحقائق.

ومع ذلك، فلا شك أن أطماع الأنظمة الاستبدادية لا تعرف لها حدودًا؛ وبالتالي فهي لن تقنع بما في أيديها. وهي لا تهتم طوال فترة وجودها في الحكم كذلك بما يعانيه المواطنون في حياتهم، أو بسقوط أبرياء من أبنائهم. وجل ما تريده هو أن يشاركها الجميع في مشاعرها وأفكارها؛ ومن ثم فهي تصادر حقنا في الاختيار، وتختار لنا من نصالح ومن نعادي؛ وبالتالي كان من الطبيعي للغاية أن نرى أمامنا دولة أخرى تماماً. ومع هذا، قد يؤدي ظهور فايروس أو حدوث انهيار جليدي إلى تدمير كل التصورات التي نسجتها الحكومات المستبدة في أي مكان في العالم.